**خطاب السيد صلاح الدين مزوار**
**وزير الإقتصاد والمالية أمـام مجلس المستشارين**
**جوابا على التساؤلات قبل التصويت على الجـزء**
**الأول من مشروع قانون الماليـة**
**لسنـــة 2008**

**بسم الله الرحمن الرحيـم**
**سيـدي الرئيـس**
**السيدات والسادة المستشارون المحترمون**

يشرفني، وأنتم مقبلون على التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2008، أن أتقدم مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر، وبعد تدخلات السادة رؤساء الفرق المحترمين، لأجيب عما ورد في هذه التدخلات، من تساؤلات وملاحظات مشروعة، حول قضايا هامة، إسهاما من الحكومة في توضيح وإغناء النقاش الجاري حول مرتكزات وأهداف السياسة الإقتصادية الوطنية، والمرتبطة بأول مشروع قانون للمالية تتقدم به الحكومة، بعد المصادقة على البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسكم الموقر.

وأود في البداية، أن أنوه بالجو الهاديء والبناء، وبالنقاش الهادف والمسؤول، اللذين طبعا أعمالنا خلال مختلف مراحل دراسة هذا المشروع .

كما يسرني أن أعبر لكم، باسم حكومة صاحب الجلالة نصره الله، عن الشكر والإمتنان على روح التضحية والتعبئة المتميزة التي أبنتم عنها، وعلى الوتيرة التي اشتغلتم بها، مساهمة إرادية منكم لاستدراك التأخر الغير المعتمد،

والمرتبط بتاريخ تقديم مشروع قانون المالية، هذا مع المحافظة على الجدية والعمق اللازمين في دراسة هذا المشروع .

لقد استمعت بتركيز واهتمام بالغين، لتدخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين ورؤساء فرقهم، انطلاقا من قناعتي بضرورة الإنصات الإيجابي الذي يجب أن يطبع مداولاتنا للإشكاليات التي تواجهها بلادنا في المجالات التنموية والإجتماعية والثقافية، والتي تفرض تكاثف جهود كل القوى الحية ببلادنا، كل من موقعه . وإنني مقتنع كذلك بأن ذلك سيتم على أرضية التوافقات الكبرى التي نجحت بلادنا في إنضاجها ضمن مسلسل الدمقرطة والعصرنة والتفاعل الإيجابي للأفكار والتصورات والإقتراحات العملية. وهو ما يمكننا اليوم من أن نناقش بنضج ومسؤولية، واستعداد مبدئي للتفاعل، سعيا نحو تكريس المكتسبات ومواصلة مسلسل الإصلاحات والتطور الذي يعزز البناء السليم لمجتمع متسامح ومتضامن ومتفائل، ودولة قوية تستند لمؤسسات ديموقراطية فاعلة ذات مصداقية، واقتصاد تنافسي قادر على التفاعل مع محيطه الجهوي والدولي، وتنمية مستدامة في خدمة المواطن وكرامته .

لقد ترسخ الإجماع حول المقدسات والثوابت الوطنية كما تأكد الإجماع حول ضرورة إرساء مقومات الدولة العصرية المبنية على المؤسسات والمتشبعة بقيم حقوق الإنسان والحرية والاختيار الحر للهيآت التمثيلية.

كما ترسخ الإقتناع بجدوى اقتصاد السوق وحرية المبادرة لخلق الثروات ومناصب الشغل، مع الحرص على التوزيع العادل لثمرات التنمية، اجتماعيا ومجاليا لتجنب الانعكاسات السلبية لليبرالية المتوحشة.

كما برزت قناعة متنامية بأن الجهوية تعد الوسيلة الفعالة لتحسين التدبير المجالي والمردودية الاقتصادية عبر استغلال أنجع للمؤهلات التي تتوفر عليها كل جهات المملكة والرفع من جاذبيتها. ذلك أن مفهوم التنمية يجب أن يربط بين المنظور العام والمنظور المجالي من أجل خلق الانسجام والتوازن بين كل مكوناتها، حيث تشكل السياسة الاقتصادية والمالية، في آخر المطاف أداة لتفعيل هذا التوجه.

كما أن الاعتماد على الإصلاحات والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، على أهميته، لم يعد كاف لوحده لخلق دينامية اقتصادية قوية

ومستدامة، لذلك دخل المغرب في مقاربة جديدة تعتمد على إستراتيجيات قطاعية وسياسة إرادية ترتكز على العوامل التنافسية الحقيقية للمغرب، وتعمل على تقويتها وتعطي الوضوح الإستراتيجي الضروري لخلق التميز التنافسي داخل اقتصاد عالمي منفتح يتميز بحدة المنافسة بين الدول والجهات.

إن دور الدولة في إطار محيط معولم سيرتكز بالضرورة على التوجيه الاستراتيجي وعصرنة وابتكار أنماط التقنين والتنظيم الملائمة والإشراف والمراقبة والتحفيز.

وتأسيسا عليه، فإن تدخلات واقتراحات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، إذ لا تتنافى في الجوهر مع هذه التوجهات الأساسية للبلاد، فإنها تطرح بعض الاختلافات في الرؤى حول الأولويات وترتيبها وسبل تفعيلها. لذلك، فإن التوضيحات التي سأعرضها عليكم تدخل في هذا الإطار وستخص بالذات نقطا أساسية استأثرت باهتمامكم خلال النقاش الذي ساهمنا فيه جميعا.

وبهذه المناسبة أود أن أشيد بغنى وتنوع هذا النقاش الذي جرى في احترام تام للمقتضيات الدستورية والتنظيمية والمسطرية التي راكمت التجربة الديمقراطية البرلمانية بشأنها تقاليد هامة أكدت شرعيتها في السابق قرارات المؤسسات الدستورية المختصة.

وفي هذا الإطار ومن منطلق الحرص على التفاعل الإيجابي مع مقترحات السيدات والسادة المستشارين، لم تعتبر الحكومة مشروع قانون المالية الذي تقدمت به نصا غير قابل للتغيير، بل عملت على قبول العديد من التعديلات التي تساهم في إغناء المشروع دون المساس بالتوازن العام للموارد والتحملات وفقا للقواعد الدستورية المعتمدة في هذا الباب.

كما أود أن أشير إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2008 يشكل خطوة أولى في تجسيد الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي الذي يغطي الفترة التشريعية بكاملها. ويعد بذلك مدخلا لترجمة الإصلاحات التي تضمنها التصريح الحكومي والتي تتوافق والعديد من مقترحاتكم التي ستجد تدريجيا الفرصة والإطار الملائم لأخذها بعين الاعتبار على امتداد الولاية الحالية.

إن خلاصات هذا النقاش واجتهادات كل الفرق تشكل بالنسبة لنا رصيدا مهما للحكومة من شأنه أن يرسخ القوة الاقتراحية للبرلمان والتي ستغني عمل الحكومة ومسار التطور الديموقراطي ببلادنا.

وللإجابة عن التساؤلات التي تفضلتم بالتعبير عنها، ومدكم بالإيضاحات الإضافية حتى يكتمل لديكم التصور العام حول هذا المشروع الذي تشرفت بتقديم خطوطه العريضة في الخطاب الذي ألقيته أمام مجلسكم الموقر، أود التأكيد من جديد على أن هذا المشروع يتميز بخمس سمات:

1. مشروع يستند إلى فرضيات واقعية في بنائه وأسسه؛
2. مشروع يجعل حماية القدرة الشرائية للمواطنين إحدى مرتكزاته الأساسية مع العمل على تقوية القطاعات الاجتماعية ؛
3. مشروع تحتل فيه مسالة النهوض بالعالم القروي مكانة متميزة ؛
4. مشروع يشكل محطة بارزة في مسار الإصلاح الضريبي القائم على مبادئ التنافسية، والإنصاف وترشيد استخلاص الموارد العمومية؛
5. مشروع يرقى بالاستثمارات العمومية إلى عتبة جديدة ومتميزة لمواكبة دينامية التنمية ببلادنا.

وهكذا، سيتركز هذا العرض على أربعة محاور رئيسية :

- الإطار الماكرو إقتصادي ؛
- دور بعض المؤسسات المالية والأبناك في تمويل الإقتصاد والعلاقات بين الدولة والمنشآت العامة ؛
- السياسة الجبائية للحكومة ؛
- تفعيل آليات محاربة الفقر وإنعاش العالم القروي وتحديث قطاع الفلاحة وترشيد استعمال الماء .

وسأختم هذا التدخل بعرض أهم التعديلات التي تم إدخالها على مشروع قانون المالية.

## **<u>المحور الأول</u> : الإطار الماكرو إقتصادي ومسألة النمو.**

**سيدي الرئيـــ ـ س**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون**

لقد تخللت نقاشاتكم جملة من التساؤلات بل والتحفظات في بعض الأحيان حول واقعية الفرضيات التي اعتمدها مشروع القانون المالي بخصوص نسبة النمو ومستوى العجز التجاري.

إن اعتماد 6,8% كنسبة نمو مرتقبة لسنة 2008 تم على أساس معطيات موضوعية مرتبطة بالمحيطين الدولي والوطني.

ويمكن تلخيص العناصر التي تم الاستناد إليها على الشكل التالي:

**أولا:** فعلى الصعيد الدولي، ورغم التوترات المسجلة والمرتبطة أساسا بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط والمواد الأساسية، من المرتقب أن يواصل الاقتصاد الدولي نموه بوتيرة 4,9% وأن تواصل التجارة الدولية تطورها بوتيرة 7,4%، وذلك ارتباطا بالأداء المتميز للاقتصاديات الصاعدة والنامية التي سجلت معدلات نمو استثنائية جاوزت 8%، مما يتيح نفس الفرص والآفاق بالنسبة لاقتصادنا.

**ثانيا:** وعلى الصعيد الوطني، تم اعتماد فرضية محصول زراعي متوسط أي 60 مليون قنطار من الحبوب . وينتظر تزايد انتعاش القطاعات غير الفلاحية كما تدل على ذلك عدة مؤشرات ملموسة أخص بالذكر منها أربع مؤشرات:

- تزايد القروض المقدمة للاقتصاد بأكثر من 83 مليار درهم خلال الإثنى عشر شهراً الأخيرة، أي ما يعادل تزايد هذه القروض ما بين 2001 و2005 ؛

- ارتفاع واردات مواد التجهيز والمواد غير المنتهية الصنع خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة بمبلـ ـ ـغ 10,4 مليار درهم او 14,3 % وذلك ارتباطا بدينامية الاستثمارات ؛

- ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة خلال نفس الفترة بمبلغ 5,2 مليار درهم أو 24,8 % ، مما يدل على تنامي المعاملات؛

- ارتفاع ملموس للاستثمارات العمومية التي ستتجاوز لأول مرة عتبة 100مليار درهم سنة 2008.

وحتى في حالة تسجيل محصول للحبوب دون 40 مليون قنطار، فإن نسبة النمو لن تقل عن 6,2% للأسباب التي سبق ذكرها.

وأشير كذلك إلى أن دينامية النشاط الاقتصادي غير الفلاحي الملاحظ لسنة 2007 تم تأكيدها أيضا من طرف الحسابات الوطنية الدورية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بمعدل نمو بلغ 6% بالنسبة للأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية، والتي تسير في اتجاه ترجيح نسبة النمو المعتمدة من طرف مشروع قانون المالية لسنة 2008.

**ثالثا:** التحسن المستمر لأداء القطاعات غير الفلاحية حيث انتقلت قيمتها المضافة من 4,2% خلال الفترة 1999-2003 إلى 5,2% كمتوسط سنوي ما بين 2004 و2006، وذلك بفضل انتعاش أنشطة اقتصادية شكلت المحرك الأساسي للنمو خلال هذه الفترة. ونخص بالذكر قطاع الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات الشخصية التي ارتفعت بـ5,3%، والبريد والمواصلات الذي تحسن بـ9,8% والأنشطة المالية والتأمينات التي ازدادت بـ7,6%. كما ارتفع نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 8% ارتباطا بإنتعاش قطاع السكن وانطلاق الأوراش الكبرى في مجال البنيات التحتية والسياحة.

**رابعا:** تراجع حصة محصول الحبوب في القيمة الإجمالية لإنتاج القطاع الأولي حيث لم تعد تتجاوز 25% في المتوسط من هذه القيمة وذلك ارتباطا بتحسن إنتاج زراعات أخرى كالنباتات السكرية والصناعية والخضر والبواكر

والأشجار المثمرة، وكذا النمو المضطرد لقطاع تربية المواشي وقطاع الصيد البحري. ونتيجة لذلك، ظل معدل النمو إيجابيا خلال سنوات الجفاف حيث بلغ 1,8% سنة 2000 و2,4% سنة 2005 و2,5% سنة 2007 وهي سنوات سجلت محصولا زراعيا ضعيفا.

إن هذه المؤشرات الإيجابية لا يمكن أن تحجب عنا إشكالية العجز التجاري التي يجب أن تحظى بكامل اهتمامنا. وترجع أسباب تفاقم العجز إلى ثلاث عوامل رئيسية:

- ارتفاع فاتورة النفط بـ 24 مليـار درهـم بيـن سنتـي 2003 و 2006 أي ما يمثل نسبة 55 % من التفاقم الإجمالي ؛

- ارتفاع وارداتنا من المنتجات النصف مصنعة ومواد التجهيز بحوالي 15% سنويا خلال الفترة 2003 - 2006. ويشكـل هذا الارتفاع تطورا إيجابيا يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي والاستثمار ؛

- التباطوء الملاحظ في نمو الصادرات.

وبالفعل، عرفت الصادرات خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الحالية بعض التباطوء مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية نتيجة تراجع صادرات الحوامض بـ 18,2% والمواد الخام الفلاحية ب 27,5 %ارتباطا بالموسم الفلاحي غير الجيد، وإن كانت صادرات الفوسفاط ومشتقاته قد إرتفعت بـ 19,4% والمواد النصف مصنعة ومواد التجهيز ب14,3%.

ونظرا للدور المحوري الذي ينتظر أن يقوم به قطاع الصادرات في الدفع بعجلة النمو، تجعل الحكومة معالجة هذه الإشكالية من بين أولوياتها .

ويرتكز العمل الحكومي في هذا المجال على التوجهات الرئيسية التالية:

- مواكبة القطاعات المصدرة في إتجاه تحسين عوامل الإنتاجية والتنافسية، وكذا التوجه نحو اختيار المنتوج حسب الأسواق والمنافسين ؛

- التركيز على الجانب اللوجستيكي لما له من تأثير على التنافسية من خلال إنجاز المركب المينائي طنجة المتوسط ؛
- إحداث قواعد التصدير ( plates-formes d'export ) ؛
- تفعيل استراتيجية جديدة بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط ترمي إلى جعله قاطرة للإنتاج والتصدير ؛
- عقد اتفاقيات ذات أبعاد استراتيجية مع الشركات العالمية الكبرى مثل الإتفاقية المبرمة مع رونو – نيسان ( Renault Nissan ) التي بمقتضاها سنتمكن من تصدير حوالي 400 الف سيارة سنويا في أفق 2015 ؛
- الرفع من فعالية أدوات التمويل والتأمين ؛
- الدعم المباشر للجمعيات المهنية والجهات التي تتوفر على برنامج ذي أبعاد واضحة ومرقمة .

هذا مع مواصلة دعم دينامية القطاع السياحي وصادرات الخدمات الأخرى، وصيانة وتطوير تحويلات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج قصد الحفاظ على فائض الحساب الجاري، وكذا تعزيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر الرفع من جاذبية بلادنا.

وجوابا عن التساؤلات المتعلقة بمدى واقعية عجز الميزانية المرتقب لسنة 2008 نظرا لتقلبات سعر النفط في الأسواق العالمية، أود إعطاء التوضيحات التالية :

تشهد أسواق المواد الأولية توترات أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية، خاصة النفط. ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها على الخصوص :

- زيادة الطلب الناجمة عن النمو الاقتصادي القوي في البلدان الناشئة، لا سيما الصين والهند ؛
- التوترات الجيوسياسية في عدة أنحاء من العالم ؛
- المضاربة في الأسواق العالمية ؛
- حلول فصل الشتاء.

وقد كانت الفرضيات الأولية لمشروع قانون المالية لسنة 2008 مرتكزة على سعر 68,5 دولار للبرميل. وتم تحيينها فيما بعد لأخذ التطورات الحاصلة بالأسواق العالمية بعين الاعتبار باعتماد سعر 75 دولار للبرميل الذي تبنته كذلك المؤسسات الدولية المختصة.

وتتراوح توقعات المحللين فيما يخص سعر البرميل بين 62 دولار كحد أدنى و 82 دولار كحد أقصى. هذا مع الإشارة إلى أن متوسط السعر الذي توصل إليه 36 محللا دوليا في أواخر أكتوبر الأخير يبلغ 70,49 دولار للبرميل.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تخفيض سعر الدولار ينجم عنه تقليص في التكلفة يساوي حوالي 10%.

وبخصوص تطور مديونية الخزينة والتداعيات السلبية التي يمثلها اللجوء إلى التمويل الداخلي على تمويل القطاع الخاص، أود إبداء الملاحظات التالية :

تمكنت بلادنا، بفضل المجهودات المبذولة لتقليص عجز الميزانية، من خفض حجم المديونية التي انتقلت من أكثر من 90% من الناتج الداخلي الخام خلال التسعينات إلى 57,4% في متم سنة 2006. وقد تقلصت مديونية الخزينة خلال السنوات الخمس الأخيرة، بما يعادل نقطتين من الناتج الداخلي الخام كل سنة. وستواصل المديونية تقلصها بنفس الوتيرة خلال السنة الحالية لتصل إلى 55,5% من الناتج الداخلي الخام في آخر السنة.

كما حصل تغيير في بنية الدين العمومي حيث أصبح الدين الداخلي يمثل 80% والدين الخارجي 20% من المجموع بعد ما كانت نسبة الدين الخارجي تشكل الثلثين منه قبل حوالي 10 سنوات. ومن المعلوم أن الإقتراضات الداخلية تتميز بخلوها من مخاطر الصرف وبإمكانية استرجاع جزء من الفوائد المدفوعة عن طريق الضرائب.

وقد مكن تطور سوق سندات الخزينة من تحقيق تخفيض كبير لنسب الفائدة، مما ساهم في تقليص تحملات الفوائد التي تراجعت من 6% بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 4,9% سنة 2001 و 3,2% سنة 2006.

ولن تتعدى هذه النسبة 2,9% سنة 2008، مما يساهم في تقليص النفقات العادية وتحسين ظروف توازن قانون المالية.

ومن جهة أخرى، يجب التأكيد أن لجوء الخزينة إلى الدين الداخلي لم يفرز أي استبعاد للفاعلين الاقتصاديين في السوق المالية. ذلك أن البنوك لم تعد تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة، إذ لم تعد تمثل القروض البنكية للخزينة نهاية سنة 2006 سوى 14 % من نشاطها مقابل 19 % سنة 2000 و 30 % سنة 1995.

كما استمرت الخزينة في سياسة التدبير النشيط للدين الخارجي عبر معالجة أكثر من 5 ملايير دولار، خاصة على شكل عمليات تحويل القروض إلى استثمارات عمومية وخاصة.

باعتبار هذه المعطيات، يمكننا التأكيد أن مستوى الدين أصبح متحكما فيه، خصوصا وأننا قد تمكنا من الحفاظ على العجز المالي في مستويات لا تتجاوز3% .

ومن جهة أخرى، ستشكل سنة 2007 نقطة تحول مهمة في تاريخ مديونية المغرب، حيث سيتم طي صفحة إعادة الجدولة من خلال التسديد المسبق للدين اتجاه نادي لندن، وكذا الانتهاء من دفع مستحقات بنك المغرب برسم التسهيلات التي قدمها للدولة ما بين 1960 و 1980.

وفيما يخص الميزانية العامة للدولة، فإن الحكومة عازمة، طبقا لتصريح السيد الوزير الأول، على مواصلة مسلسل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من أجل تعزيز البعد الجهوي للميزانية لتكييفها مع الدينامية الجديدة لمتطلبات الجهوية واللامركزية واللاتمركز، وكذا تعزيز فعالية ونجاعة النفقات العمومية وتوضيح الرؤية لفائدة المدبرين عبر اعتماد إطار للبرمجة المتعددة السنوات للميزانية، وكذا تعزيز المراقبة البعدية وتعميم افتحاص حسن الأداء المرتكز على تقييم مستوى إنجاز الأهداف المسطرة في إطار السياسات العمومية.

ومما لا شك فيه، أن المراقبة التي يباشرها البرلمان ستتعزز سواء خلال برمجة الميزانيات أو إبان تنفيذها أو بعديا من خلال تحسين مضمون قوانين التصفية وتقليص آجال تقديمها ومن خلال مؤشرات الأداء التي تصاحب ميزانيات الوزارات .

ومن المنتظر أن يتم تقديم مشروع قانون التصفية لسنة 2006 إلى البرلمان في بداية سنة 2008 . وهكذا يكون التأخير المتراكم منذ سنوات قد تم استدراكه كليا تطبيقا لمقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

## المحور الثاني : دور صندوق الإيداع والتدبيروالقرض الفلاحي للمغرب والأبناك في تمويل الإقتصاد وعلاقات الدولة مع المنشآت العامة .

## سيدي الرئيس

## السيدات والسادة المستشارون المحترمون

انتقل الآن على المحور الثانـي المتعلـق بدورصـندوق الإيداع والتدبيـروالقرض الفلاحي للمغرب والأبناك في تمويل الإقتصاد وعلاقات الدولة مع المنشآت العامة التي وردت بشأنها عـدة تساؤلات من طرف مجلسكـم الموقر .

ففيما يخص الموضوع الأول، أود التأكيد بإختصار شديد على المعطيات التاليـة :

**أولا :** يتمتع صندوق الإيداع والتدبير بوضعية مالية صلبة وسليمة وبحكامة جيدة تؤهلانه للقيام بدور ريادي في السوق المالي وفي مجال المشاريع التنموية الكبرى من خلال خلق علاقات شراكة مع مستثمرين محليين وأجانب، دون تعريض أمواله الذاتية أو الموارد التي يسيرها لحساب الغير لمخاطر غير محسوبة .

**ثانيـا :** بعد تقويم وضعه المؤسساتي و المالي، يتطلع القرض الفلاحي للمغرب لتعزيز دوره في تمويل القطاع الفلاحي وتنمية العالم القروي، مع العمل على التمييز بين عملياته البنكية البحتة والتدخلات التي يقوم بها في إطار

تعاقدي لحساب الدولة في إطار مهام المرفق العمومي. والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه قد تم عقد اتفاقية – برنامج سنة 2006 بين الدولة ومؤسسة القرض الفلاحي قصد معالجة مديونية الفلاحين تم بمقتضاها إعفاء 100 الف فلاح من أداء الديون التي بذمتهم بمبلغ 3 مليار درهم تحملت ميزانية الدولة منها ما مبلغه 1 مليار درهم .

**ثالثـا:** أصبحت آليات الضمان تشتغل بوتيرة متسارعة، مما مكن من تعزيز ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة الى التمويلات البنكية، مع توسيع مجال تدخلها ليشمل تمويل إنشاء وتوسيع مؤسسات التعليم الخاص وضمان القروض الممنوحة للطلبة من أجل تمويل دراساتهم العليا في هذه المؤسسات .

**رابعـا وأخيرا**: ينمو باستمرار إسهام البنوك في تمويل الإقتصاد بصفة عامة والمقاولات الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة مع تنامي المنافسة داخل هذا القطاع وتقلص لجوء الخزينة إلى التمويلات البنكية وما ينجم عنهما من انخفاض في نسبة الفائدة .

وفيما يتعلق بالمنشآت العامة، أود إعطاء التوضيحات التالية لتبديد بعض التخوفات التي تم التعبير عنها من طرف مجلسكم الموقر :

**أولا :** إن قدرات المنشآت العامة على التنفيذ الفعلي للبرامج الإستثمارية المسطرة لها تتقوى باستمرار نظرا للفعالية المتنامية لأجهزتها الإدارية والتقنية ولاعتمادها أساسا من حيث التمويل على مواردها الذاتية. والجدير بالذكر أن نسبة الإنجازقد بلغت 80 % سنة 2006. وهذا ما يؤكد واقعية الإستثمارات المرصدة بالنسبة لسنـة 2008، أي حوالي 60 مليار درهم وهـو ما يمثـل 60 % من مجموع الإستثمارات العمومية .

**ثانيـا :** إن إمدادات الدولة لفائدة المنشآت العمومية تتجه بنسبة 74% للمؤسسات ذات الطابع غير التجاري التي تعد إمتدادا للمصالح الحكومية وليست مطالبة أصلا بتحقيق أرباح أو الإعتماد على تمويلات ذاتية. أما تحويلات المنشآت العامة لفائدة الميزانية العامة للدولة التي كانت في حدود 4 مليار في أواسط التسعينات، فهي في تحسن مستمر على الرغم من تقلص حجم القطاع بفعل الخوصصة . ومن المعلوم أن عمليات هذه المنشآت تخضع

لأنماط متعددة من المراقبة الداخلية والخارجية، ومنها على الخصوص مراقبة المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية وكذا البرلمان من خلال الأسئلة الكتابية والشفوية وجلسات الإستماع وإن اقتضى الحال لجان تقصي الحقائق .

**ثالثـا :** إن مسلسل الخوصصة يتواصل في إطار مواصلة انفتاح النسيج الإقتصادي الوطني على القطاع الخاص المحلي والأجنبي مع الحرص على خلق شراكات استراتيجية لتنمية القطاعات المعنية ولتحويل التكنولوجيات المتقدمة لفائدة بلادنا .

**رابعـا :** لقد أصبح التدبير المفوض، بفضل القانون الذي تم نشره مؤخرا في هذا الصدد، يخضع لمقاييس موضوعية من حيث حقوق وواجبات الجهات المعنية وشروط التتبع والمراقبة، مما يعزز فعالية هذه المقاربة التي تتمتع بعدد من المزايا خصوصا على مستوى نوعية الخدمات المؤداة وتمويل الإستثمارات الضرورية .

**خامسا** : تشكل الإتفاقية المبرمة بين الدولة والمكتب الشريف للفوسفاط وصندوق الإيداع والتدبير بتاريخ 19 يوليوز 2007 إطارا لتمكين المكتب الشريف للفوسفاط من وسائل تنفيذ استراتيجية طموحة ترمي الى تقوية وضعيته التنافسية وتكريس موقعه كرائد دولي في مجالات تدخله، وكذا تسوية وضعية صندوق التقاعد الخاص به بتكلفة تصل إلى 33 مليار درهم دون اللجوء إلى ضمان الدولة . وفي هذا الإطار، يقترح تحويل المكتب إلى شركة المساهمة .

وقد تمت المصادقة على مشروع القانون المتعلق بهذا التحويل في المجلس الوزاري الأخير بتاريخ 13 دجنبر2007. وستشكل دراسة هذا المشروع من طرف مجلسكم الموقر فرصة سانحة لإطلاعكم على المزيد من التوضيحات حول هذا الموضوع .

**سادسا :** بعد نجاح التجربة الآولى المتعلقة بإحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص حول أراضي صوجيطا وصوديا، تم الإعلان عن طلب عروض دولي حول الشطر الثاني الذي يهم 38.529 هكتار موزعة على 24 مشروعا كبيرا ومتوسطا. وقد عرفت هذه العملية إقبالا كبيرا حيث تم تقديـم أكثر من

سبعة طلبات بالنسبة لكل مشروع . ومن المنتظر أن تجلب استثمارات تناهز 6 مليار درهم وإحداث ما يزيد عن 20 الف منصب شغل.

ومن البديهي أن الإحتياطات اللازمة قد تم اتخاذها على المستويات القانونية والمالية والإدارية والتقنية لضمان إحترام دفتر التحملات من طرف المرشحين المقبولين .

**سابعـا :** لقد تم تحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء ERAC إلى شركات المساهمة وإلحاقها كشركات تابعة لمجموعة التهيئة " العمران " بعد تصفية ديونها إتجاه القرض العقاري والسياحي بمبلغ 800 مليون درهم وتوطيد ديونها إتجاه الحساب الخاص FNAET بمبلغ 893 مليون درهم وتقوية نظام تسييرها ومحاسباتها. وقد أبان هذا الإصلاح عن نتائج إيجابية، مما مكن من التفكير في فتح جزء من رأس مال مجموعة " العمران " ببورصة القيـم .

## المحور الثالث : السياسة الجبائية

## سيـدي الرئـيس

## السيدات والسادة المستشارون المحترمون

لقد حظيت بطبيعة الحال السياسة الضريبية للحكومة والمقتضيات الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2008 باهتمام خاص من طرف السادة رؤساء الفرق .

وفي هذا الصدد أود التذكير بالسياق الذي تم فيه اتخاذ التدابير الضريبية منذ تفعيل الإصلاح الضريبي الذي انطلق سنة 1999 غداة الأيام الدراسية الوطنية حول الجبايات بالمغرب .

فقد تركزت التوصيات المنبثقة عن هذه الأيام على ثلاثة أهداف: التبسيط والعقلنة والملاءمة بالإضافة إلى العدالة، وتمت بلورتها تدريجيا في قوانين المالية المتعاقبة من سنة 2000 إلى سنة 2007 التي شهدت إصدارالمدونة

العامة للضرائب. وقد شكل هذا الإصدار خطوة هامة في إتجاه تعزيز شفافية العلاقات بين الإدارة الضريبة وشركائها ووضع وسيلة عمل مبسطة رهن إشارة جميع الفاعلين وتكريس ثقافة جبائية جديدة .

وواكبت هذه الإصلاحات على مستوى التشريع إصلاحات في مجال التسيير الإداري والتكوين وإعادة هيكلة المصالح الجبائية على الصعيدين المركزي والجهوي وإقرار المخاطب الوحيد فيما يخص الإقرار والأداء بالنسبة للضرائب الرئيسية الثلاث مع إتاحة الأداء بالأدوات الالكترونية .

وقد مكنت هذه التدابيرمن التوسيع المتصاعد للوعاء الضريبي ومكنت من رفع المداخيل الجبائية بنسب متصاعدة انطلقت من 8,7 % سـنة 2003 لتصل إلى 18,8 % سنتي 2006 و2007 .

وفي نفس سياق الإصلاح، وكخطوة أولى في مسلسل تفعيل السياسة الضريبية التي أعلن عنها السيد الوزير الأول ضمن البرنامج الحكومي أمام مجلسكم الموقر، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2008 تخفيض سعر الضريبة على الشركات .

وقد تعرض هذا الإقتراح لانتقادات ذهبت إلى حد وصفه بأنه هدية للأبناك وللشركات الكبرى .

ومع الإحترام الكامل لكل الآراء المعبر عنها، تجب الإشارة إلى أن المسببات التي ارتكزت عليها الحكومة لاتخاذ هذه الخطوة تتلخص في ثلاثة عوامل رئيسية :

- إدراج كل الاحزاب السياسة ضمن برامجها الإنتخابية ضرورة تخفيض سعر الضريبة على الشركات؛
- المستوى المرتفع لسعر الضريبة على الشركات المطبق في بلادنا مقارنة مع الأسعار المعمول بها في البلدان المنافسة وخصوصا منها بلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي ؛
- مراعاة مستلزمات التنـافسية حيث يشكل سعر الضريبة على الشركات عاملا مهما من عوامل التنافس وجلب الإستثمار.

ويجب التنبيه من جهة أخرى إلى أن خفض سعر الضريبة على الشركات قد واكبه إلغاء مخصصات المؤن التي كان استعمالها محصورا أساسا في الأبناك والشركات الكبرى .

و قد تم إلغاء هذه المخصصات بهدف جعل السعر الفعلي ( Taux effectif) للضريبة يطابق السعر المعلن أو القانوني ( Taux facial ou Légal) الذي تؤديه الشركات، علما بأن 63% من الشركات تصرح بعجز في موازانتها و 37% تصرح بتحقيقها لأرباح. مما سيمكن الشركات التي تصرح بتحقيقها لربح في موازنتها، أي 28.653 شركة من الاستفادة من التخفيض من سعر الضريبة .

كما تجدر الإشارة إلى أن مخصصات المؤن لا تستعمل إلا من طرف 2,3% من الملزمين، مما يجعل باقي الشركات التي لا تلجأ إلى استعمال هذه المؤن تستفيد فعليا من تخفيض الضريبة على الشركات، مع ما يترتب عن ذلك من انخفاض فعلي في نسبة الضغط الجبائي.

وبخصوص تخفيض الضريبة على الشركات بالنسبة لمؤسسات القطاع البنكي والمدرجة في نص المشروع المعروض على أنظاركم، يلزم التذكير على أنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار استعمال هذه المؤسسات لمخصصات مؤن الاستثمار بسعر 20%، فإن السعر الفعلي المطبق على المؤسسات البنكية يبقى دون السعر المقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2008.

كما أن هذا التدبير من شأنه أن يقوي القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وتشجيعها على أخذ المبادرة لدعم تمويل الاقتصاد الوطني، واندماجها في المحيط الدولي، وجلب الاستثمار في المجال البنكي لجعل مدينة الدار البيضاء قطبا ماليا فاعلا.

والأهم في هذا المجال أن الحكومة مستمرة في التمييز بين صنفين من الشركات يخضع أحدهم للضريبة بسعر أعلى نسبته 37 % بينما يخضع الآخر لسعر مخفض نسبته 30 % .

و قد قدم مجلسكم الموقر تعديلات مهمة من شانها الرفع من الضمانات المخولة للملزمين و تشجيع الاستثمار و الدفع بالقدرة التنافسية للمقاولات :

- تحديد أجل 30 يوما لتقديم الوثائق المحاسبية التي يطلبها المفتش داخل فترة المراقبة المحددة في 6 أشهر بالنسبة للمقاولات الصغرى و المتوسطة و 12 شهرا بالنسبة للمقاولات الكبرى،
- حصر آجال التقادم في 10 سنوات بالنسبة للمقاولات التي تزاول نشاطها باقليم طنجة و ذلك للملاءمة مع الآجال المتعلقة بحفظ الوثائق المحاسبية.

- تطبيق سعر 8,75% على المنشآت المصدرة المتواجدة بالأقاليم المتسفيدة من الامتيازات الجبائية و ذلك بالنسبة لرقم الأعمال المتعلق بعمليات التصدير المنجزة برسم السنوات المحاسبية المفتوحة في الفترة ما بين فاتح يناير 2008 إلى غاية 31 ديسمبر 2010.

- تطبيق سعر 17,50% بالنسبة للضريبة على الشركات على منشآت الصناعة التحويلية المتواجدة بالأقاليم المتسفيدة من الامتيازات الجبائية وذلك برسم السنوات المحاسبية المفتوحة في الفترة ما بين فاتح يناير 2008 إلى غاية 31 ديسمبر 2010، مع إضافة نقطتين ونصف ( 2,5) عن كل سنة محاسبية مفتوحة في الفترة ما بين فاتح يناير 2011 إلى غاية 31 ديسمبر 2015 يتم بعده تطبيق السعر العادي.

وبالنسبة للمستقبل، فإننا نتوجه على المدى المتوسط نحو تحديد سعر موحد يكون موضوع توافق بين الحكومة ومختلف الفاعلين المعنيين .

كما أننا سنعمل ابتداء من السنة المقبلة على مواصلة إصلاح نظام الضريبة على الدخل تكميلا للإصلاح الذي تم انجازه هذه السنة بمراجعة جدول أسعار هذه الضريبة.

ذلك أن التدبير الذي جاء به قانون المالية لسنة 2007 و المتعلق بمراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل، استفاد منه جميع الخاضعين للضريبة كيفما كانت الشريحة التي يندرجون تحتها، وأدى إلى استفادة حوالي 285.000 ملزما من ذوي الدخول المحدودة من الإعفاء التام من هذه الضريبة.

ويجب التذكير أن هذا الإجراء تطلب غلافا ماليا قدره 2،5 مليار درهم.

و قد شكل هذا التدبير خطوة أولى في السياسة الرامية إلى التخفيف من العبء الضريبي على جميع الملزمين و خاصة منهم المأجورين.

واستكمالا لهذه السياسة، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2008 بتدبير يرمي إلى تحسين القدرة الشرائية للمأجورين تمثل في الرفع من سندات التغذية المعفاة من 10 إلى 20 درهما.

و ستواصل الحكومة في هذا المضمار نهج نفس السياسة الرامية إلى تخفيف العبء الضريبي على المأجورين و ذلك من خلال مراجعة جدول أسعار هذه الضريبة في السنوات المقبلة و ذلك ابتداء من سنة 2009.

و قد صادق مجلسكم الموقر على تعديلين مهمين بخصوص هذه الضريبة :

- أولا تطبيق سعر 15 % عوض سعر 20 % المقترح على الأرباح الصافية الناتجة عن تفويت الأسهم و غيرها من سندات رأس المال.

- ثانيا تطبيق سعر 20 % بالنسبة للضريبة على الدخل على المنشآت المتواجدة بالأقاليم المتسفيدة من الامتيازات الجبائية، وذلك برسم السنوات المحاسبية المفتوحة في الفترة ما بين فاتح يناير 2008 إلى غاية 31 ديسمبر 2010 . وبعد هذه المدة، تضاف إلى هذا السعر نقطتان ( 2) عن كل سنة محاسبية مفتوحة في الفترة ما بين فاتح يناير 2011 إلى غاية 31 ديسمبر 2015 يتم بعده تطبيق السعر العادي.

وسيتواصل أيضا العمل على إصلاح نظام الضريبة على القيمة المضافة بالحد من الإعفاءات الغير المعقلنة و توسيع الوعاء، مما سيمكن من الوصول

تدريجيا إلى سعرين أسوة بما هو معمول به في العديد من دول المنطقة المتوسطية.

وفي هذا المجال، فقد أتى مشروع قانون المالية لسنة 2008 بتخفيض مدة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة من 4 إلى 3 أشهر. وقد أبانت التجربة في الأربع سنوات الأخيرة على تحسين مبلغ الاسترجاع للمقاولات حيث ارتفع من 2,6 مليار درهم سنة 2004 إلى 3 مليار درهم سنة 2006.

كما أن إعادة العمل بالنظام الواقف و مواكبته للمنشآت المصدرة الشفافة من شانه أن يحافظ على إمتياز الليونة بالنسبة للمقاولات المصدرة ويحد من ظاهرة التلاعبات بهذا الإمتياز وتأثيراته السلبية على السوق الداخلي .

وبالنسبة للتوقعات المتعلقة بالمداخيل الجبائية، أود أن أشير الى أن ارتفاع المداخيل المرتقبة للضريبة على الشركات من 25 مليار إلى 29 مليار درهم برسم سنة 2008 رغم تخفيض أسعار هذه الضريبة يرجع إلى الدينامية التي يعرفها اقتصادنا و كذلك إلى التدابير الموازية التي جاء بها المشروع.

زيادة على هذا، فإن تخفيض سعر الضريبة من شأنه أن يوسع القاعدة الجبائية، وذلك بحث العديد من الشركات على تحسين إقراراتها الضريبية، مما سيكون له انعكاس إيجابي على مستوى المداخيل.

وفيما يخص تاريخ الشروع بالعمل بالأسعار الجديدة للضريبة على الشركات فإن الأحكام المتعلقة بهذا التدبير سوف تطبق على السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2008.

وفيما يعلق بتأثير ارتفاع سعر الضريبة على القيمة المضافة على أسعار المواد الغذائية يجب التذكير بأن المواد الأساسية سواء منها الفلاحية أو المصنعة معفاة أو خارج نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. ويتعلق الأمر على الخصوص بالحبوب والدقيق المعد للتغذية والكسكس واللحوم والأسماك الطرية والمجمدة والخضر والفواكه والدواجن والحليب والزبدة ذات الصنع التقليدي والثمور والزبيب المجفف وزيت الزيتون التقليدية وغيرها.

أما فيما يتعلق بتطبيق سعر 20% على عمليات الأشغال العقارية، فإن هذا الإجراء لن يكون له أي تأثير على السكن الاجتماعي، إذ أن هذا الأخير يستفيد من استرجاع الضريبة المؤداة على المواد والخدمات اللازمة للإنجاز السكن المذكور.

وفيما يتعلق بالرسم المفروض على عقود التأمين، فأود أن أشير إلى التعديل الذي تقدم به مجلسكم الموقر و الهادف إلى تخفيض نسبة السعر المفروض على عمليات التأمين البحري و النقل البحري من 14% إلى 7% و ذلك لتخفيف الكلفة على المقاولات التي تعمل في قطاع النقل البحري أو في قطاع التصدير.

## المحور الرابع : تفعيل آليات محاربة الفقر وإنعاش العالم القروي وتحديث قطاع الفلاحة وترشيد استعمال الماء .

## سيدي الرئيس

## السيدات والسادة المستشارون المحترمون

سأتناول من خلال هذا المحور الرابع أربعة مجالات رئيسية: محاربة الفقر، تأهيل العالم القروي، تحديث القطاع الفلاحي وترشيد استعمال المياه .

فيما يخص المجال الأول المتعلق بمحاربة الفقر والتهميش والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، أود الإشارة إلى أن السياسة المعتمدة لهذه الغاية تستند إلى أربعة مرتكزات أساسية :

- تعزيز التنمية البشرية عبرعدد من الإجراءات أخص بالذكر منها :

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهدف إلى القضاء على الفقر والتهميش . وقد تم في هذا الباب إلى أواخر شهر شتنبر 2007 إنجاز أكثر من 12.000 مشروع يهم كل القطاعات الحيوية من تجهيزات وخدمات إجتماعية أساسية وأنشطة مدرة للدخل بصفة مباشرة بكلفة إجمالية تقدر ب 6,4 مليار درهم. وقد خصص لهذه

المبادرة برسم سنة 2008 اعتمادات بمبلغ 1,2 مليار درهم. وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية، تعتزم الحكومة تكليف المرصد الوطني للتنمية البشرية بالقيام بتقييم مرحلي لنتائج المبادرة في منتصف 2008 وتقديم الاقتراحات الكفيلة بتحسين فعالية السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية .

- انطلاق عملية نموذجية لتفعيل نظام المساعدة الطبية بجهة تادلة أزيلال ابتداء من سنـة 2008 على أن يتم تعميمها لاحقـا قصد رفع نسبة الإستفادة من التغطية الصحية إلى 80 % على المدى المتوسط. وقد تم لهذه الغاية تعزيز الإعتمادات المرصدة لفائدة قطاع الصحة بنسبة 10,4% أي بزيادة قدرها 740 مليون درهم خصص لاقتناء الأدوية وتأهيل وإصلاح المؤسسات الإستشفائية وتوسيع عرض الخدمات الطبية .

- تسريع وتيرة إنجاز برنامج محاربة الأمية قصد تقليص نسبة الأمية من 38,5% سنة 2006 إلى 20% في أفق 2012. وقد تم تخصيص برسم سنة 2008 مبلغ 152 مليون درهم للتمـكين من محو الأمـية بالنسـبة لـ 800.000 شخص مع تعبئة موارد مالية إضافية للحد من ظاهرة الهدر المدرسي .

ويتمثل المرتكز الثاني في تحسين ظروف عيش المواطنين على مستوى السكن من خلال تسريع وتيرة إنجاز برنامج مدن بدون صفيح بتكلفة إجمالية تبلغ 31 مليار درهم بدعم عمومي يقدر ب8 مليار درهم منها 834 مليون درهم مبرمجة برسم سنة 2008، مع تعزيز عمليات ضمان الولوج إلى السكن الاجتماعي لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود أو غير القار. وقد استفاد صندوق FOGARIM المحدث لهذا الغرض من مساهمة للدولة بمبلغ 425 مليون درهم. وهكذا وصل عدد الملفات المعالجة في هذا الإطار، إلى حدود

أكتوبر2007، إلى حـوالي 27.000 ملف ومبلـغ القروض الممنوحـة إلى 4 ملايير درهم.

**ويتمثل المرتكز الثالث في تعزيز دخل الساكنة وإحداث فرص الشغل.** ولبلوغ هذه الغاية، تم على الخصوص إتخاذ أربع مبادرات رئيسية:

1 - تقوية برامج الإنعاش الوطني واستثمارها في إنجاز مشاريع ذات المنفعة العامة تتطلب الإستعمال المكثف ليد عاملة غير مؤهلة. وتبلغ الإعتمادات المسجلة برسم سنة 2008 ما مجموعه 980 مليون درهم ستمكن من إحداث 16 مليون يوم عمل؛

2- تعزيز القدرات المؤسساتية والمالية لجمعيات السلفات الصغرى بغرض تشجيع إحداث مناصب الشغل وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الفئات ذات المدخول غير القار. وإلى متم سنة 2006، بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من السلفات الصغرى 1,25 مليون شخص بقيمة إجمالية للقروض تقدر ب3,6 مليار درهم. وقد خصص في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مبلغ 200 مليون درهم للسلفات الصغرى بالعالم القروي؛

3- تعزيز التكوين بالتدرج المهني في مجالات الصناعة التقليدية والصيد البحري التقليدي والفلاحة. وقد خصص برسم سنة 2008 مبلغ 85 مليون درهم من أجل إنجاز مراكز للتكوين ستمكن من إدماج ما مجموعه 25.000 متدرب خصوصا بالعالم القروي؛

4 -دعم آليات التشغيل عبر تعزيز برنامجي "إدماج" و"تاهيل" والرفع من وتيرة إحداث المقاولات الصغيرة ودعم التشغيل الذاتي في إطار برنامج "مقاولتي". ومن المرتقب برسم سنة 2008 إحداث في هذا الإطار أكثر من 70.000 منصب شغل. وقد خصص لهذا الغرض ما مجموعه 270 مليون درهم.

أما المرتكز الرابع والأخير، فيتمثل في المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين ومستوى معيشتهم عبر المقاصة حيث تم تخصيص في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2008 مبلغ 20 مليار درهم مقابل 13,5 مليار درهم خلال السنة الحالية لدعم المواد الأساسية أي بزيادة 49 %.

والجدير بالذكر أن الدعم يتوزع كما يلي على مختلف المواد:

| | |
|---|---|
| - الغازوال العادي: | 2,14 درهم للتر |
| - البنزين: | 1,2 درهم للتر |
| - الفيول الصناعي: | 1.463 درهم للطن |
| - غاز البوتان : | 62 درهم للقنينة 12 كلغ |

ومن المعلوم أن نظام المقاصة يعرف العديد من الإختلالات تتمثل على الخصوص في عدم استهداف الطبقات الفقيرة و المعوزة حيث، على سبيل المثال، أقل من 10% من المبالغ المخصصة من طرف الدولة لدعم غاز البوطان و 1% بالنسبة للغازوال تستفيد منها هذه الشرائح الإجتماعية، وتتمثل كذلك في المضاربة في الأثمان، وعدم احترام الأسعار المحددة من طرف الدولة، وعدم احترام معايير الجودة المتفق عليها بالنسبة للدقيق المدعم وعدم تسويق الحصص المحددة له؛

لذا، أصبح من الضروري العمل على إرساء آليات من شأنها التمكين من توجيه دعم مباشر للطبقات الفقيرة والمعوزة عبر وضع شبكات اجتماعية تستهدفهم مباشرة على أساس حوار وطني يتعين تنظيمه حول هذه الإشكالية، بالإضافة إلى مواصلة تحرير قطاع الطاقة والمواد النفطية وقطاع السكرلتعزيزالتنافس في هذه القطاعات والتمكين بالتالي من تخفيض كلفة الإنتاج والأثمنة عند الاستهلاك.

أما فيما يخص المجال الثاني المتعلق بتأهيل العـالم القـروي، فقد تم فتح غلاف إجمالي يصل برسم سنة 2008 الى 12,4 مليار درهم بغية تمويل المبادرات الرئيسية التالية :

- تسريع ولوج الساكنة القروية إلى التجهيزات الأساسية من خلال إنهاء إنجاز برامج الولوج إلى الماء الصالح للشرب الذي وصلت نسبته إلى 90% في يونيو 2007، والكهرباء الذي وصلت نسبته إلى 97% سنة 2007، وتسريع وتيرة فك العزلة عن المناطق القروية بالرفع من وتيـرة إنجاز المسالك القروية وتعميم الولوج إلى خدمات الهاتف بالعالم القروي في أفق 2012 .

- تعميم التمدرس بالعالم القروي قصد رفع النسبة العامة لتمدرس الفتيات ما بين 6 و11 سنة إلى 88 %، وذلك عبر تأهيل 200 مؤسسة تعليمية سنويا وتجهيزها وربطها بالماء الصالح للشرب والكهرباء وبشبكة التطهير، وإنجاز 120 إعدادية و40 مدرسة ابتدائية جديدة وتوسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية.

- تحسين ولوج العلاجات الصحية الأساسية. وقد تم تخصيص 1.209 مليون درهم برسم سنة 2008 لتمويل العمليات الرئيسية التالية :

- تعزيز الشبكة الصحية الأولية بالشروع بالعمل في 186 مركز صحي قروي جديد؛
- تكثيف الخدمات المقدمة في إطار البرامج المتعلقة بالتلقيح والصحة الإنجابية والتخطيط العائلي وصحة الطفل والشباب ومراقبة الأوبئة ومحاربة الأمراض وحماية ومراقبة الصحة في الوسط البيئي.
- **تعزيز موارد صندوق التنمية القروية** بمبلغ 300 مليون درهم على إثر التعديل المصادق عليه من طرف مجلس النواب والتعديل المقترح من طرف مجلسكم الموقر.

- **التخفيف من آثار الجفاف** بتكلفة 2 مليار درهم وذلك من خلال تدخلات ترمي إلى حماية الماشية وإغاثتها عبر تسريع وتيرة تعويض الفلاحين المستفيدين من برنامج تأمين الحبوب ضد آفة الجفاف وضمان تزويد السوق الداخلية ببذور الحبوب المختارة وتزويد الساكنة القروية بالماء الشروب.

وفيما يخص المجال الثالث المتعلق بتحديث القطاع الفلاحي، تجب الإشارة إلى أن الحكومة بصدد إعداد تصور عملي لإصلاح قطاع الفلاحة ووضع منظور متجدد يرمي إلى تنمية القطاعات الفلاحية الواعدة المنتجة لمواد موجهة للتصدير ولتلبية الحاجيات الداخلية والأمن الغذائي، في أفق الرفع من الإنتاجية الفلاحية والقيمة المضافة اللذين سيكون لهما تأثير مباشر على تحسين مدخول الفلاح وديناميةالعالم القروي .

وقد تم في إطارمشروع قانون المالية لسنة 2008، رصد اعتماد إجمالي بحوالي أربعة ملايير درهم لإنجاز مجموعة من التدخلات تتمحور حول :

1 - صيانة وتسيير شبكات الري على مساحة تناهز 430.000 هكتار قصد ترشيد استعمال ماء السقي والرفع من الإنتاجية بمبلغ1.022مليون درهم.

**2-** تشجيع الاستثمار الفلاحي عبر إعانات تخص مجالات اقتصاد مياه السقي، وتصدير المنتوجات الفلاحية، وتأمين إنتاج الحبوب ضد الجفاف، وتجهيز الضيعات الفلاحية بالعتاد الفلاحي، وتشجيع الإنتاج الحيواني وغرس الأشجار المثمرة بمبلغ 680 مليون درهم.

**3-** تنمية المناطق البورية عبر إنجاز مشاريع التنمية القروية المندمجة بمبلغ 153 مليون درهم تهدف إلى إنجاز أشغال التهيئة الهدروفلاحيبة على مساحة 1900 هكتار، وفتح وصيانة 76 كلم من المسالك القروية، وإحداث 40 نقطة ماء واستصلاح مناطق الرعي ومحاربة انجراف التربة على مساحة 8.000 هكتار؛

**4–** تأهيل مسالك الإنتاج الحيواني والنباتي وتعزيز الإرشاد الفلاحي وتشجيع غرس الأشجار المثمرة في المساحات غير المؤهلة لزراعة الحبوب بمبلغ310 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، تم الشروع ضمن برنامج تحدي الألفية في إنجاز مشروع تحسين الإنتاجية الفلاحية بكلفة 2,5 مليار درهم بتحويل استغلال 160.000 هكتار نحو التشجير لإنتاج الزيتون والتمر والتين بدل زراعة الحبوب، وإصلاح بنيات السقي بمدارات الري الصغير والمتوسط على مساحة 57.000 هكتار .

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الجبائية التي يستفيد منها قطاع الفلاحة الناتجة عن الإعفاءات الضريبية تقدر برسم سنة 2007 ب2,9 مليار درهم.

وفيما يتعلق بالمجال الرابع والأخير الخاص بقطاع الماء، أود الإشارة إلى أنه، اعتبارا للتنامي المضطرد للحاجيات من الماء وللخاصيات الأساسية التي تميز مواردنا المائية كالندرة والهشاشة والتباين في التوزيع المجالي، فإن آفاق تنمية وتطويرهذا القطاع ترتكز على المحاور الرئيسية التالية المكونة للسياسة المائية المعتمدة :

أولا: مواصلة تعبئة المياه السطحية واستكشاف الفرشات المائية واللجوء إلى مصادر المياه غير التقليدية كمعالجة وإعادة استعمال المياه العادمة.

ثانيا: التعجيل بإنجاز مشاريع تحويل المياه من أجل كسب الرهانات المرتبطة بتوفير الماء بالكميات الكافية والحيلولة دون حدوث اختلال بين الطلب المتنامي على الماء لتغطية حاجيات مختلف جهات المملكة.

ثالثا: **تأمين** الاستغلال الأمثل للماء و تثمينه واقتصاده عبر تشجيع اعتماد تقنيات وآليات السقي المركز والموضعي وإدخال مزروعات أقل استهلاكا للماء وذات قيمة مضافة أعلى.

رابعا: إصلاح تدبير الماء عبر تحسين التأطير و الحكامة القطاعية في هذا المجال، وتسريع وتيرة إصلاح التدبير المندمج للموارد المائية و مواصلة الجهود المتعلقة بتعميم الولوج للماء الشروب و التطهير مع الرفع من نسبة معالجة المياه الملوثة.

وتبلغ الإعتمادات المرصدة لفائدة قطاع الماء برسم سنة 2008 ما مجموعه 2,3 مليار درهم أي بزيادة نسبتها 27% مقارنة مع سنة 2007.

**سيدي الرئيس**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

في نهاية هذا العرض، أود أن أشير إلى نقطتين رئيسيتين:

- إسهام الحكومة الحالية في ضبط الصيغة النهائية لمشروع قانون المالية؛
- التعديلات التي أدخلت على المشروع.

**1.** عملت الحكومة على تحيين المعطيات المتعلقة بمداخيل ونفقات الميزانية من أجل ملاءمتهما مع الإجراءات الضريبية المقترحة ومع البرامج الهادفة إلى تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى والإصلاحات القطاعية.

وهكذا، تم إدخال التغييرات التالية على الأرقام الأصلية:

- بالنسبة للموارد : +1,8 مليار درهم ؛
- بالنسبة للنفقات : +6,3 مليار درهم منها :
  - التعليم والصحة : +1,32 مليار درهم ؛
  - البنيات التحتية (الطرق السيارة والسدود والموانئ والسياحة): +1,22 مليار درهم ؛
  - المقاصة : +1 مليار درهم ؛
  - الأوقاف والشؤون الإسلامية : +356 مليون درهم ؛
  - دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة : +200 مليون درهم .

وحظي الجانب الضريبي من جهته بعناية فائقة تمثلت في اتخاذ التدابير الملائمة سواء فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على الشركـ ـات أخذا بعين الاعتبار ضرورة تقوية تنافسية المقاولة والقدرة الشرائية للمواطنين.

2. بخصوص التعديلات التي تم إقتراحها من طرف مجلسكم الموقر، فقد تم التطرق إليها في سياق هذا العرض . وأود فقط الإشارة إلى أهمية المقتضيات المرتبطة بالنظام الضريبي والرامية إلى الرفع من الضمانات الممنوحة للملزمين خاصة في الأقاليم المستفيدة من الإمتيازات الجبائية، وتشجيع الإستثمار والتصدير، والرفع من القدرة التنافسية للمقاولات، وكذا التدابير الرامية الى دعم العالم القروي والتجار الصغار بإعادة انتشار اعتمادات بلغت في مجموعها على التوالي 300 مليون درهم و100 مليون درهم .

**سيـــدي الرئـيـــس**

**السيـدات والســادة المستشارون المحترمون**

إن تنوع وغنى المداخلات التي ميزت مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008 لينم عن حجم الإنتظارات والتحديات المطروحة على ضوء المكتسبات التي تحققت وإمكانيات التطور التي فتحتها. إن مقتضيات مشروع قانون المالية لمؤشر كذلك عن إمكانيات التقدم في مسار الإصلاحات نحو إنعاش النمو ومواجهة الخصاص القائم في المجال الاجتماعي وتوفير شروط أحسن لتموقع بلادنا ضمن التنافس الدولي. لذلك فإن الحكومة إذ تثمن عاليا حرص كافة مكونات البرلمان على المساهمة في إغناء المشروع الحالي بقوة اقتراحية متميزة، فإنها عازمة على الاستمرار في هذا الحوار لإنضاج مقترحات قابلة للتنفيذ ضمن التصورات المنسجمة مع الاختيارات الوطنية التي تضمنها التصريح الحكومي عبر الإجراءات التي ستقدم على طرحها خلال الفترة التشريعية الحالية. وسيبقى وازعنا في كل ذلك تعبئة كل إمكانيات البلاد وتطوير قدراتها لتوفير أكبر الحظوظ والفرص للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، في إطار قيم الديمقراطية ومبادئ الإنصاف والتضامن التي يجب أن تؤطر على الدوام المسارات الواعدة للتنمية المستدامة ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره.

**والسلام عليكم ورحمة الله.**